مجلة كلية الدعوة الإسلامية

العدد الثامن عشر
2001

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة تصدر سنويا

1369 من وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم 2001 من ميلاد المسيح عليه السلام

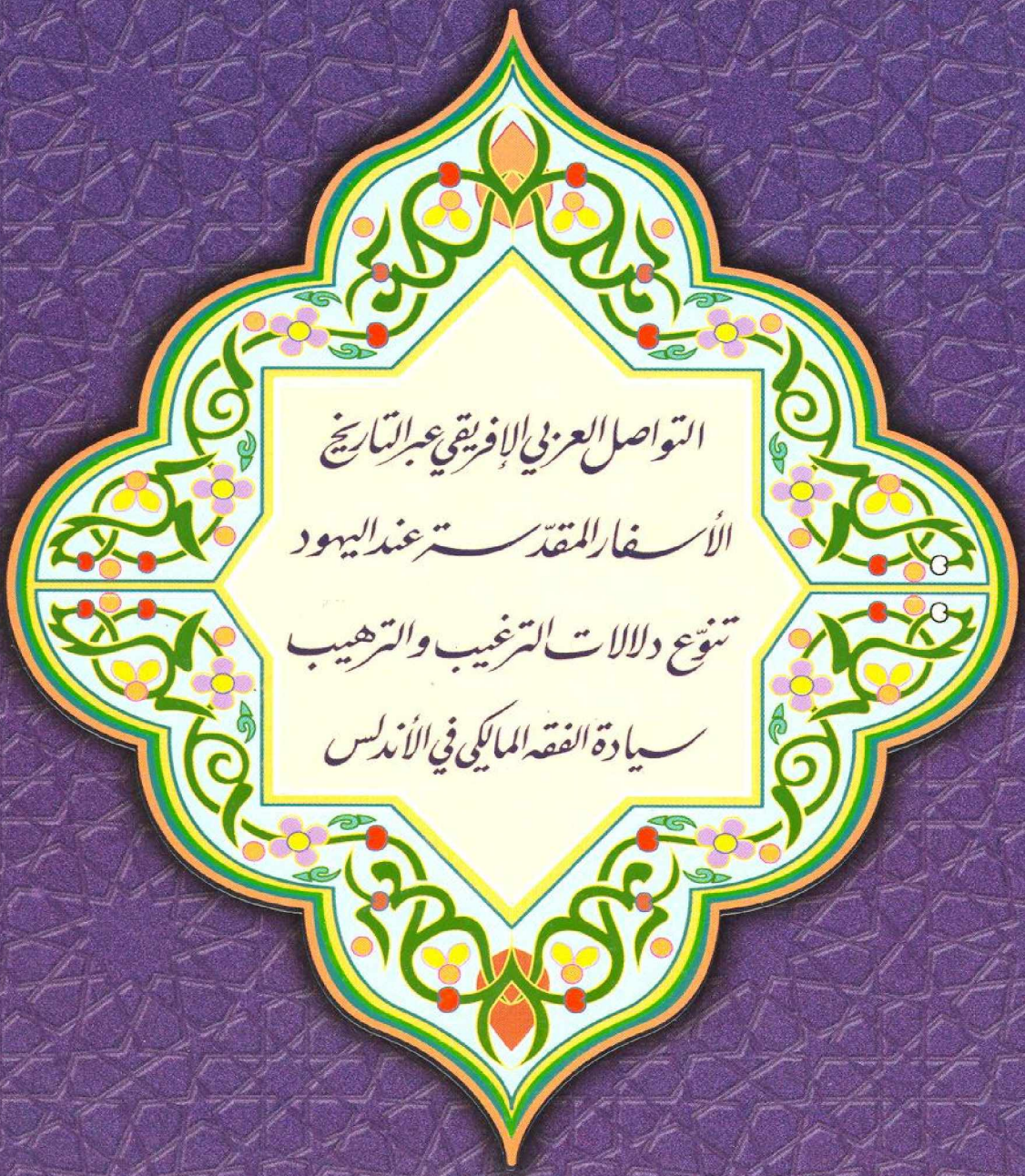

أولاً:

أ ـ تقديم

إن كتاب سيبويه 180هـ/ 796م وهو أول كتاب في النحو وصلنا، يضم بين دفتيه تحليلاً مفصلاً لقواعد اللغة العربية. ويعكس محتوى هذا الكتاب بحق، وضع اللغة العربية وتطورها حتى عهد سيبويه. ويتميز ما يحتويه هذا الكتاب بدقة التصوير والوصف والاصطلاح والإعراب، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الفاصل الزمني بيننا وبين ذلك العصر. وبناء على ذلك، يمكن أن نجزم قاطعين دون أي خوف من الوقوع في الخطأ، بأن الصورة التي يعكسها هذا الكتاب

كانت تمثل مرحلة ناضجة وواعية في تطور الدراسات اللغوية والعربية. ويتأكد صدق تلك الصورة إذا ما قورن «الكتاب» بما ورد في مؤلفات معاصري سيبويه كالأخفش 215هـ/ 830م والفراء 207هـ/ 823م. ولئن ضاع جل مؤلفات هذين الرجلين، فإن ما في كتاب معاني القرآن لكل منهما ما يمثل عيِّنَةً مطابقة للواقع اللغوي لذلك المجتمع، يمكن الاعتماد عليها؛ لأنه وإن لم يكن كتابا معاني القرآن للفراء والأخفش مؤلفين في النحو، فإن فيهما من الآراء النحوية ومن مصطلحاتها ما يشفي غليل الباحث حول تطور المصطلح النحوي في تلك الفترة. إن الدرس النحوي لفي أمس الحاجة إلى منهج بناء يهيمن عليه سير العقل، ويحدد عملياته الفكرية، وبذلك يمكنه الوقوف على بعض جوانب المصطلح في هذه الفترة الحاسمة من نشأة المصطلح النحوي.

ب ـ ما هو المنهج؟

المنهج مشتق من نَهَجَ، والنَّهْجُ هو الطريق والسبيل، وَنَهَجَ الأمر أوضحه. والجمع نُهُجٌ ومناهِج، وبناء على هذا، فالمنهج في اللغة هو الطريق الواضح المتبع والخطة المرسومة للسير عليها.

ولهذا يعرفه البعض بأنه «هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة، تهيمن على سير العقل، وتحدد عملياته الفكرية، حتى يصل إلى نتيجة معلومة»، ويعرف كذلك بأنه «فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، أو البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين»[1].

إن التعبير عن المنهج بهذا التعريف مشبع بخبرة عصرنا وبمعاييره العقلية والفكرية، وبناء على هذا سيكون من الجور وعدم الإنصاف أن نحكم حكماً غيابياً وبمعايير زمننا هذا على نصوص أسلافنا التي تنتمي إلى بيئات وإلى عصور مختلفة وبعيدة عن بيئاتنا وعن عصورنا. إن أقل ما يوصف به مثل هذا الحكم

(1) انظر: حلمي عبد المنعم صابر، منهجية البحث العلمي وضوابطه في الإسلام، سلسلة «دعوة الحق»، عدد 183، السنة السادسة عشرة، مكة المكرمة، 1418هـ.

هو أنه حكم يمكن أن يخطئ، ولذلك يجب ألا ينظر إلى ما قد يصدر من ملاحظات حول التتاج اللغوي في عصر سيبويه، على أنه نقص، أو قصور فيما أثاره سيبويه حول هذا التراث، بل إنه يجب أن يعتبر مرحلة من مراحل تطور هذا التراث، وأن التتاج الفكري بين العصرين متكاتف ومتلازم تلازم الوجه والقفا. هذه من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه نظراً لعسر القيام بدراسة المصطلحات الخاصة لكل باب، كان لزاماً علينا تحديد إطار البحث. ولذلك فقد قمنا باختيار شبه عشوائي أوقعناه على بعض المصطلحات وهي: الخبر، والحال، والتمييز، والبدل. وقد قمنا بمقارنة بين هذه المصطلحات لنرى كيف سمى كلُ من سيبويه والأخفش والفراء هذه المصطلحات، أو بمعنى آخر لنقف على ما يمكن تسميته بمرحلة من مراحل تطور المصطلح في تاريخ النحو العربي، وذلك أن كل تطور للمصطلح يفترض اقتباس الخلف بعض مصطلحات السلف، وحينئذ يمكن للخلف أن يعدل ويطور بعض هذه المصطلحات، وأن يضيف إليها بعض الشيء، أو يسقط منها بعضاً آخر.

وطريقتنا في دراسة إشكالية منهج المصطلح في هذا البحث يتوخى الاعتماد على عنصرين أساسيين:

1 ـ العنصر الأول:

هو الاعتماد على المصادر الأولى المؤسسة لعلم النحو المدون، وذلك أن غياب المصادر للكثير من المصطلحات يعد ثغرة لا يمكن سدها. فمع غياب المصادر لا يمكن نسبة المصطلح إلى واضعه، أو إلى مستعمله ما يشكل عقبة كأداء أمام الباحث أو مترجم المصطلح، فلا يهتدي حينئذ إلى دليل علمي يرجع إليه؛ ومثله في ذلك كمثل من تضعف ذاكرته فيبني حكمه في كثير من الأحيان على التخمين والفراسة، لا على العلم واليقين.

2 ـ العنصر الثاني:

إنه لكي نتمكن من الرجوع إلى المصادر الأصلية حاولنا الابتعاد عن بعض أنواع الفهارس المنتشرة في ميدان البحث العلمي. فقد درج بعض المؤلفين أو المحققين أن يجمعوا في مثل هذه الفهارس شتات كل ما له علاقة بمسألة نحوية

أو لغوية معينة، أو بالإحالة على مواطن ذكر تلك المسألة، أو ذكر ما يتعلق بها دون أن يقدم المؤلف ثبتاً للمصطلحات بالمعنى الحقيقي للكلمة، وذلك أن المؤلف أو المحقق وإن كان قد قام بجهد جبار يمكن الاعتماد عليه، فإن عمله ليس مخصصاً للمصطلح فحسب؛ لأنه أغفل جانباً أو جوانب هامة تخص المصطلح. نأخذ على سبيل المثال الثبت الذي أعده «جيرار تربو Gérard Troupeau لكل الكلمات التي وردت في كتاب سيبويه، وأحصى فيه بعض المفردات التي استعملت استعمالاً «فنيا» كما أحصى ما استعمل استعمالاً عاماً أي ما استعمل من هذه المفردات بمعناها المعجمي. ومع كل هذا وذاك فقد أغفل من هذه الكلمات العبارات المركبة التي تأخذ حكم المصطلح، وهذا الجانب من العبارات المركبة التي تأخذ حكم المصطلح يمثل عنصراً هاماً من مراحل تطور المصطلح ولا يمكن التغاضي عنه.

كما درج البعض الآخر في إعداد الكشوف التي لا تحدد مفاتيح العلوم أو مصطلحاتها، بل تكتفي بترجمة معانيها الأُوَل، أي: المعاني المعجمية فيترجم بذلك معنى الكلمة حقيقة ويهمل معناها اصطلاحاً فيضيع المدلول الاصطلاحي للكلمة، ويفوت على المترجم أو دارس المصطلح فرصة ثمينة تبعده عن العلاقة الموجودة بين المعنى المعجمي والاصطلاحي، أو عن النظر في معنى المصطلح عند العرب قبل نقله إلى لغة أخرى.

لكل هذه الأسباب وغيرها حاولنا الاعتماد على المصادر الأولى التي وصلت إلينا، وهي كتاب سيبويه ومعاني القرآن لكل من الفراء والأخفش. وقد حرصنا حرصاً في هذا البحث أن لا يغيب تاريخ ظهور المصطلح وضعا وجمعا واستخداماً، أي حرصنا على ذكر مصدره، لأن المصطلحات لم توضع جميعاً دفعة واحدة وفي فترة واحدة. صحيح أننا لا نعرف حتى الآن واضعي المصطلحات الواردة في الكتاب مثلاً، ولكن ذكر هذه المصادر التي وردت فيها هذه المصطلحات سيمكننا من التعرف على من ظهر عنده هذا المصطلح أو ذاك لأول مرة، ونتعرف على مستعملة بعد ذلك، ثم نتعرف على كيفية تطوره؛ لأن المصطلحات، شأنها شأن جميع الموجودات، تتطور وتتبدل ـ أحياناً ـ تبعاً

لتطور اللغة والمجتمع. وعلى ضوء هذا المنهج حاولنا دراسة هذه المصطلحات والمفاهيم التي تعبر عنها هذه المصطلحات.

ثانياً: الخبر ومفاهيمه

إن ما يلفت النظر هو أن نرى أن سيبويه والأخفش يسميان «الحال» «خبر المعرفة» أو «خبر المعروف» والفراء يصفه بـ«النصب على القطع، أو قطع النكرة من المعرفة». والخبر كما عرفه سيبويه هو المبني على المبتدأ، أي كل كلمة بنيت على مبتدأ في علاقة تلازم بحيث يكون وجود كل منهما مشروطاً بوجود الآخر، ليكون كلاماً (جملة) وذلك ما سماه **بالمسند والمسند إليه**. وبناء على هذا يتبين لنا أن سيبويه يعرف الخبر الإسنادي أي الخبر النحوي وليس ما كان خبراً في المعنى. وعند سيبويه قد يتم معنى الكلام بالخبر النحوي أي بالركن الثاني في الجملة، بحيث تفيد الجملة فائدة تامة يحسن عليها السكوت، وقد لا يتم معنى الكلام بالركن الثاني.

وتتوقف الإفادة حينئذ على فضلة خارجة عن الإسناد أو البناء، ويسميها في بعض الأحيان «خبر المعروف» (سيبويه، 2/ 86، 88)، لأنه خبر في المعنى وإن لم يكن خبراً في الإعراب، ويمثل لذلك سيبويه ـ في الباب الذي عقده بعنوان: «هذا باب ما ينتصب لأنه خبر المعروف المبني على ما هو قبله ـ بمثالين هما:

«**هذا الرجل منطلق**» بالرفع، و«**هذا الرجل منطلقاً**» بالنصب. «فأما الرفع (والقول لسيبويه) فقولك: «هذا الرجل منطلق»، فالرجل صفة لهذا وهما بمنزلة اسم واحد كأنك قلت: «هذا منطلق». قال النابغة:

تـوهـمـت آيـات لـهـا فـعـرفـتـهـا لـسـتـة أعـوام وذا الـعـام سـابـع

كأنه قال: «**وهذا سابع**». وأما النصب فقولك «**هذا الرجل منطلقاً**»، جعلت الرجل مبنياً على هذا، وجعلت الخبر [أي الخبر في المعنى] حالاً له قد صار فيها كقولك: هذا عبد الله منطلقاً». (سيبويه، 2: 86 ـ 87).

قد لا يكون هذان الشاهدان عند سيبويه كافيين فيما نريد أن نصل إليه،

لأنه قد يعترض معترض فيقول: إنما أراد سيبويه أن يقول: «إن ما كان خبراً في الأصل أي في الإسناد قد صار حالاً، ولكنه **لم يسم الحال خبراً**. ولكن ما نريد أن نلفت النظر إليه هو نوع المصطلحات أو الأوصاف التي استعملها سيبويه وهو يعنون الباب الذي عقده لهذا المفهوم بـ«**هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدأ، أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ** (سيبويه، 2: 86). ومن ذلك أيضاً ورود مثل هذا الاستعمال في نفس المفهوم عند كل من الأخفش والفراء.

يستعمل الأخفش مصطلح الخبر بهذا المعنى في ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ﴿35﴾ نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ﴾[2]. فيقول: انتصب «**نذيراً**»، لأنه خبر لإحدى الكبر. والمعروف عندنا أن الخبر النحوي أي الخبر في الإسناد يرفع، ولكن الأخفش يريد أن يقول: «إن نذيراً» قد انتصب حالاً بعد تمام الجملة لأنه وإن كان خبراً في المعنى فليس داخلاً في الإسناد، ولهذا يقول الأخفش: «فانتصب «**نذير**»، لأنه خبر لإحدى الكبر، فانتصب «**نذير**»، لأنه خبر للمعرفة وقد حسن عليه السكوت فصار حالاً [. . .] كما تقول: إنه لعبد اللّه قائماً [. . .]». (الأخفش، 2: 516)[3].

ويفهم من التحليل السابق أن «**الإسناد**» يختلف عن «**الإخبار**» عند هذا الجيل من النحاة. ويفهم من ذلك أيضاً أن «القسمة في **الإسناد**» قسمة ثنائية بين ركني الجملة الأساسيين أي بين **المسند والمسند إليه**، (بين المبتدأ والخبر، أو بين الفعل والفاعل) وليست القسمة على مستوى «**الإخبار**» كذلك. فانتصب «**نذير**»، إذن لأنه خبر للمعرفة، وقد حسن عليه السكوت على مستوى الإخبار فصار حالاً بعد تمام الكلام بين **المسند والمسند إليه** على مستوى الإسناد.

ويلاحظ من ناحية أخرى أن الأخفش قد استعمل هو أيضاً مصطلح الخبر لمعان عدة: فقد استعمله بمعنى خبر المبتدأ (ج1: 9، 23). واستعمل خبر المعرفة بمعنى الحال ثلاث مرات (ج2: 354، 516) واستعمل الخبر بمعنى جواب الشرط (ج1: 187، 216). واستعمله كذلك بمعنى الخبر أي الإخبار الذي ضد الإنشاء

---

(2) الآيتان الخامسة والسادسة بعد الثلاثين من سورة المدثر.

(3) انظر في هذا المعنى (الفراء، 3/ 205).

(ج1: 7، 190، 215). ويمكن تلخيص استعمال الأخفش لهذا الجذر على النحو التالي:

أنه يستعمله مرة **مصطلحاً فنياً** بمعنى الخبر النحوي ليدل على الوظيفة النحوية.

ويستعمله مرة أخرى «لفظة عامة» للدلالة على المعنى المعجمي لا على الوظيفة النحوية، فيكون الاستعمال الأول مرادفاً لمصطلح «خبر» Prédicat والثاني مرادفاً «خبر» Information.

غير أن الأخفش الذي استعمل مصطلح الخبر لكل هذه المفاهيم لم يستعمله حينما كان يعالج ما يسمى «بخبر كان»[4]. وهو يعلق على: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾[5].

يقول الأخفش: «وأما قوله: بما كانوا يكذبون، فيكذبون يجحدون وهو الكفر» [...] وتقديره بكونهم يكذبون، فيكذبون مفعول لـ«كان»، كما تقول: سرني زيد بكونه يعقل أي بكونه عاقلاً (الأخفش/ 1/ 40 ـ 41).

ويبدو واضحاً في تعليق الأخفش عبارة «مفعول كان» يقصد بها هنا ما يعرف بأنه «خبر لمرفوع كان» في اصطلاحات المتأخرين.

ثالثاً: مفهوم التمييز ومصطلحاته

ويقودنا هذا الاستعمال لمصطلح «مفعول كان» مرادفاً «لخبر مرفوع كان» إلى استعمال آخر لمصطلح «مفعول»عند سيبويه فيما عرف عند المتأخرين بالتمييز، والتمييز كما يعرفه النحاة: هو الاسم الصريح المُنَكَّر المنصوب الذي يأتي ليوضح ويزيل الإبهام عما سبقه مبيناً إما جنسه وإما نوعه أو النسبة فيه.

بادئ ذي بدء، يمكن أن نقول في هذا المقام: إنه استناداً إلى الثبت الذي

---

(4) نستعمل هذا المصطلح تجاوزا لغرض الشرح والتوضيح، ولكننا واعين تماماً أنه مصطلح متأخر بالنسبة لهذه الفترة التي ندرسها.

(5) سورة البقرة، الآية: 10.

أعد لمصطلحات هؤلاء النحاة الثلاثة سيبويه والأخفش والفرّاء، لم يرد استعمال التمييز مصطلحاً فنيا لهذا المفهوم السابق الذكر لا عند سيبويه من جهة ولا عند الأخفش والفراء من جهة أخرى، وهذا لا يعني أن مشتقات هذا الجذر غير مستعملة لديهم. بل بالعكس لقد ورد استعمال أحد مشتقاته مرة عند الفراء (ج1: 389)[6]. وقد وردت مشتقات هذه المادة ثلاث مرات عند الأخفش. (الأخفش ج2؛ 322)[7]. ولم يقيد جيرار تربو Gérard Troupeau في ثبته لكتاب سيبويه إلا ثلاثة مشتقات من أصل (م ي ز) وكلها مستعملة بالمعنى المعجمي في الكتب الثلاثة وليس بالمعنى الاصطلاحي.

فلا غرو إذن أن نجد النحاة الثلاثة يستعملون مصطلحات أخرى لمفهوم التمييز، وأولهم سيبويه الذي استخدم مصطلح «المفعول» لهذا المفهوم حينما قال:

«وقد جاء من الفعل ما أنفذ إلى مفعول، ولم يقو قوة غيره مما تعدى إلى مفعول، وذلك قولك امتلأت ماء وتفقأت شحماً. ولا تقول: امتلأته ولا تفقأته ولا يقدَّم المفعول فيه فتقول: ماء امتلأت [. . .] وإنما أصله امتلأت من الماء، وتفقأت من الشحم، فحذف هذا استخفافاً.

[. . .] وتقول: هو أشجع الناس رجلاً. . . فالمجرور هنا بمنزلة التنوين وانتصب الرجل كما انتصب الوجه في قولك: **هو أحسن منه وجهاً، ولا يكون إلا نكرة**» (سيبويه ج1: 204 ـ 205).

وقد اتفق النحاة الثلاثة في عدم استعمال «التمييز» مصطلحاً فنياً لهذا

---

(6) Voir BADAWI, Mohammad la terminologie grammaticale d'al Farrâ, mémoire de DEA, université Lumière Lyon 2, 1992. racine M.Y.Z.

(7) Voir DIALLO, Amadou Tidiany, la théorisation et la terminologie grammaticale d'al Akfas, tése de doctorat, université Lumière Lumière Lyon 2, 1996, (racine M.Y.Z, p788). Et voir aussi.

Lexique-index du Kitaabe de Sibawayhi, Ed Klincksieck, Paris, 1976, Racine: M.Y., P: 198,

المفهوم كما قلنا، ولكنهم اختلفوا «ومضى كل إلى غايته» يبتكر المصطلحات حسبما تمليه عليه سليقته اللغوية، فاستعمل الفراء والأخفش مصطلحي التفسير والمفسر لمفهوم التمييز في المكان الذي استعمل فيه سيبويه مصطلح «مفعول» كما رأينا. وننبه إلى أن النحاة الثلاثة قد أكثروا الأقوال في المعنى المعجمي لكلمة «تفسير» وكل هذه الأقوال تصب في معنى واحد وهو الإيضاح أو البيان والكشف الذي ورد عند الخليل. فقد نقل الليث عن الخليل بن أحمد أنه قال «مأخذ التفسير من الفسر، وهو البيان وقال: والتفسرة اسم البول الذي تنظر فيه الأطباء، وتستدل به على مرض البدن، وكل شيء يعرف به تفسير شيء فهو تفسرته».

ومن هذا التعريف نرى أن هذا الجذر يستعمل في البيان والكشف والإيضاح. وعلى ضوء هذا المعنى يعلق الأخفش على الآية السابعة من سورة غافر وهي: ﴿وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾، فقال: فانتصابه (أي رحمة وعلماً) كانتصاب **لك مثله عبداً**؛ لأنك قد جعلت وسعت «لكل شيء» وهو مفعول به والفاعل التاء وجاء بالرحمة والعلم تفسيراً قد شغل عنها الفعل كما شغل المثل بالهاء، فلذلك نصبته تشبيهاً بالمفعول بعد الفاعل». (الأخفش ج2: 460).

وواضح من هذا المثال أن مصطلح التفسير هنا يعبر عن مفهوم ما اصطلح عليه بالتمييز عند المتأخرين. وكما استعمل الأخفش «التفسير» هنا بمعنى التمييز استعمل كذلك «المفسر» لمفهوم الصفة قائلاً: «**قل إنني هداني ربي إلى صراط مستقيم ديناً قَيِّماً**»[8] أي مستقيماً وهي قراءة العامة. وقال أهل المدينة «قِيماً»، وهي حسنة، ولم أسمعها من العرب وهي في معنى المفسر. (الأخفش ج2: 292).

إن كان المقصود بـ«**المُفَسِّر**» هنا «قَيِّماً» أو «قِيَماً»، فهو في معنى الصفة أو النعت. أما التمييز هنا فهو كلمة «دينا». وقد استعمل الفراء بدوره مصطلحي «**التفسير**» و«**المُفسِّر**» مرادفاً لمصطلح **التمييز** حينما قال: وقوله ثلاثة مائةِ سنين

(8) سورة الأنعام، الآية: 161.

مضافةً، وقد قرأ كثير من القراء ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾[9].

[. . .] ومن نَوَّنَ على هذا المعنى يريد الإضافة نصب السنين بالتفسير للعدد كقول عنترة:

فيها اثنتان وأربعون حلوبةً سودا كخافية الغراب الأسحم

فجعل «سوداً» وهي جمع مفسرة كما يفسر الواحد (الفراء ج2: 138 ـ 141).

رابعاً: التمييز والبدل يتقاسمان «تسمية واحدة»

وكما ورد استعمال مصطلحي التفسير لمفهوم التمييز عند الأخفش والفراء، والمفسر للصفة عند الأخفش، ورد كذلك استعمال مصطلحي الترجمة أو المترجم عند الفراء مرة بمعنى التمييز، ومرة أخرى بمعنى البدل. فحينما عرض الفراء لقول الله تعالى: ﴿وَٱجْعَل لِّى وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِى ﴿29﴾ هَٰرُونَ أَخِى﴾[10].

قال معلقاً ما يلي: «هارون أخي» إن شئت أوقعت اجعل على «هارون أخي» وجعلت الوزير فعلاً[11] له. وإن شئت جعلت «هارون أخي» مترجماً عن الوزير فيكون نصباً على التكرير، وقد يجوز في «هارون» الرفع على الائتناف؛ لأنه معرفة مفسر لنكرة كما قال الشاعر:

فإن لها جارين لن يغدرا بها ربيبَ[12] النبي وابنَ[13] خير الخلائق

(الفراء ج2: 78)

«التكرير» بمعنى البدل:

وواضح من هذا التمثيل أن الترجمة تعني البدل. ولقد أكده الفراء في مكان آخر تعليقاً على إعراب الآية السادسة من سورة الصافات: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ

(9) سورة الكهف، الآية: 25.

(10) سورة طه، الآيتان: 29 و30.

(11) هكذا ورد في الأصل.

(12) أو بالرفع.

(13) أو بالرفع.

﴿ٱلدُّنيَا بِزِينَةٍ ٱلكَوَاكِبِ﴾. حيث قال: وقوله: «كقراءة مسروق»: إنا زينا السماء بزينةٍ الكواكب [بدل بزينةِ الكواكب]، فخفض «الكواكب» ترجمة عن الزينة... وحدثنا أبو العباس عن مسروق أنه قرأ بزينةٍ الكواكبِ بخفض «الكواكب» بـ التكرير فيرد معرفة على نكرة كما قال: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ﴾[14]، فرد نكرة على معرفة» (الفراء ج2: 159 ـ 382).

ويعلق النحَّاس في جر (نَاصيةٍ وبالتنوين) فيقول: بالناصيةِ ناصيةٍ كاذبةٍ خاطئةٍ، على البدل والفراء يقول: على التكرير. وأجاز ناصيةً كاذبةً خاطئةً (بالنصب)، لأنها نكرة بعد معرفة (النحَّاس، إعراب القرآن، ج5، 263).

ويفهم من تلميح النحَّاس أنه لما كانت النكرة منعوتة حسن أو جاز إبدالها من المعرفة. ويؤكد الفراء ذلك ـ في موضع آخر ـ على استعمال مصطلح التكرير بمعنى البدل كما رأيناه في المثال السابق فيقول: ﴿لنسفعاً بالناصية ناصية﴾ على التكرير كما قال: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾[15] المعرفة ترد على النكرة بـ التكرير والنكرة على المعرفة، ومن نصب «ناصيةً» جعله فعلاً[16] للمعرفة وهي جائزة في القراءة (الفراء ج3: 279).

أ ـ ملاحظتان

وتوقفنا هذه التعليقات على ملاحظتين هامتين:

1 ـ **الملاحظة الأولى هي**: أن كُلاً من الفراء والأخفش استعمل مصطلح التفسير لمفهوم التمييز أي مع ما يكون منصوباً. ولقد استعمل الأخفش **المفسر** في معنى الصفة أو النعت، أي مع ما يكون منصوباً أو مجروراً أو مرفوعاً بالتبعية، ويستعملان نفس الاصطلاح مع ما هو مرفوع **بالأصالة** (كالمبتدأ والخبر والفاعل)، حيث يقول الفراء في الآية السابقة: وقد

(14) سورة العلق، الآيتان 15 و16.

(15) سورة الشورى، الآيتان 52 و53.

(16) هكذا ورد في الأصل.

يجوز في «هارون أخي» الرفع على الائتناف لأنه معرفة مفسِّر لنكرة. ولقد ورد مصطلح كذلك «رفع على التفسير» فيما يرفع أصالة عند الأخفش حينما عرض للآية 72 من سورة الحج فقال: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ﴾، رفع على التفسير أي هي النارُ... وقال: ﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ ٱلنَّارُ﴾[17]، فإن شئت جعلت «النارُ» بدلاً من «سوءُ العذاب» ورفعتها على «حاق» وإن شئت جعلتها تفسيراً ورفعتها على الابتداء كأنك تقول: «هي النارُ»، وإن شئت جررت على أن تجعل «النار» بدلاً من «العذاب» كأنك أردت «سوءُ النارِ» (الأخفش ج2: 416، 462).

2 ـ **الملاحظة الثانية هي**: إن محقق كتاب معاني القرآن للفراء اضطر إلى أن يقول: إن كلمة «مترجم» في الاصطلاح الكوفي هنا يوافق «البدل» في الاصطلاح البصري. وهو إطلاق غير مُوفَّق أو غير دقيق في نظرنا كما سنرى.

إن استعمال «المفسر» أو التفسير مع ما ينصب أو يجر أو يرفع بالتبعية أو بالأصالة يوحي بأن الكلمة، وإن كان قد كثر استعمالها فلم تكن تعتبر «مصطلحاً فنياً» بالمعنى الحرفي للكلمة لدى هؤلاء النحاة. وهكذا الأمر لمصطلحي «**الترجمة**» و«**المترجم**» عند الفراء. ولئن كثر استعمال هاتين الكلمتين بمعنى التمييز حيناً، فإنه قد ورد استعمالهما بمعنى البدل حيناً آخر. وهذا يوحي بأن المصطلح كان في تطور مستمر في هذه الفترة، وأنه سيكون من الصعب تصنيفه ونسبته إلى البصرة أو إلى الكوفة أو إلى هذه المدرسة أو تلك.

ولئن كانت كلمة «**هارون**» في ﴿وَٱجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ﴿٢٩﴾ هَٰرُونَ أَخِي﴾ يمكن أن تعرب «مترجماً» أي بدلاً من «وزيراً من أهلي» هنا. ولئن استعمل الفراء الترجمة أو المترجم في هذا المكان بمعنى البدل، فقد استعمله وهو يشرح مفهوم التمييز في مكان آخر بصدد الآية 49 من سورة النحل وهي قوله: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي

(17) سورة غافر، الآيتان: 45 و46.

ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ﴾ فقال من دابة [. .] ولم يقل في شيء منه بطرح (من) كراهية أن تشبه أن تكون حالاً «لمن» و«ما» ـ ودل على أنه مترجم عن معنى من وما. ومما يدل عليه قول الله عز وجل: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَىْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ﴾، «**لأن الشيء**» لا يكون حالاً، ولكنه اسم مترجم (الفراء ج2: 103 ـ 104).

وواضح من هذا التمثيل والوصف أن المترجم ينطبق على مفهوم التمييز هنا، وليس على البدل كما رأيناه سلفاً. وعلاوة على ذلك فإن تعليق الفراء حول معنى «من» و«ما» والأمثلة التي استشهد بها على غرار «**وما أنفقتم من شيء**»، يمكن أن يفهم منه أنه يريد أن يقول: إن «شيء» في قوله «**وما أنفقتم من شيء**»، وهو نكرة غير مشتقة، لا يكون وصفاً، فلا يكون حالاً إذن، بل يكون مترجماً أي مفسراً لما قبله، بمعنى «**ما أنفقتم = الشيء**»، فلا تكون كلمة «**الشيء**» في هذا الموضع تمييزاً بل تكون بدلاً من «ما».

ويدخل الفراء في براهينه عاملي التنكير والتعريف، والجمود والاشتقاق فيقول [. . .] لأن «ما» وإن كانت قد تكون على مذهب (الذي)، فإنها غير مؤقتة [نكرة] وإذا أبهمت غير مؤقتة أشبهت الجزاء، والجزاء تدخل «من» فيما جاء من اسم بعده من النكرة فيقال: «من ضربه من رجل فاضربوه». ولا تسقط «من» في هذا الموضع وهو كثير [. . .] فجعلوه «بمن» ليدل على أنه تفسير لما ومن، لأنهما غير مؤقتين [. . .]، فدل مجيء أحدها هنا على أنه لم يرد أن يكون ما جاء من النكرات حالاً للأسماء التي قبلها، ودل على أنه مترجم عن معنى «من» و«ما» [. . .]. وإنما ذكرت هذا لأن العرب تقول: (**لله دره من رجل**)، ثم يلقون «من، فيقولون: (**لله دره رجلاً**)، فالرجل مترجم لما قبله وليس بحال، إنما الحال التي تنتقل مثل القيام؛ والقعود، ولم ترد (**لله دره في حال رجوليته فقط**)، **ولو أردت ذلك لم تمدحه كل المدح؛ لأنك لو قلت: (لله درك قائماً)**، فإنما تمدحه في القيام وحده. (الفراء ج2: 103 ـ 104).

وزيادة على هذا فإن الفراء استعمل لتحديد مفهوم البدل مصطلحاً آخر هو

---

(18) طالع القسم الرابع من البحث.

التكرير إلى جانب مصطلح الترجمة كما رأيناه سلفاً[18] (انظر الفراء ج1: 7، ج3 279). ويصور لنا هذا الوضع إذن صورة صادقة لحالة المصطلح في هذا العصر، وأنه كان في تطور مستمر، كما لاحظنا ويتميز بعدم الثبات والاستقرار.

الخلاف التاريخي بين البصرة والكوفة في نشأة الاصطلاح

إن القول بأن الترجمة أو المترجم اصطلاحات كوفية يقابلها البدل في الاصطلاح البصري، يعيدنا رأساً إلى الخلاف النحوي بين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة. وفي تقديرنا أنه يمكن أو يجب أن نتساءل هنا ما إذا كان بالإمكان تقسيم الاصطلاحات إلى كوفية وأخرى بصرية في فجر تاريخ نشأة المصطلحات النحوية، وفي ذلك العصر الذي يتطور فيه المصطلح ويتميز بعدم الثبات والاستقرار كما رأينا.

وتظهر ثمرة هذا التساؤل في ذلك الوصف الذي أورد فيه سيبويه مصطلح «الحال» في مفهوم التمييز فيما يسميه: هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة وذلك قولك هذا راقودٌ خَلاًّ، وعليه نَحْيٌ سَمْناً. وإن شئت قلت: راقود خلٍّ وراقود من خل... ومن قال: مررت بصحيفة طين خاتمها قال: راقود خل، وهذه صفة خز، وهذا قبيح أجري على غير وجهه، ولكن حسن أن يبنى على المبتدأ، ويكون حالاً. فالحال قولك: **هذه جبتك خزاً**. والمبني على المبتدأ: **جبتك خز... والحال مفعول فيها**. (سيبويه 2: 117 ـ 118).

ويعلق السيرافي: «راقودٌ ونَحيٌ» مقدار ينتصب ما بعدهما إذا نونتهما، كما ينتصب ما بعد «أحد عشر» و«عشرين»، وإن أضفتهما فبمنزلة مائة درهم وألف ثوب، ولم يذكر سيبويه نصبه من أي وجه إلا أن القياس يوجب ما ذكرته، ومثله لي ملؤه ـ يعني الإناء ـ عسلاً. وتقديره: لي ما يملأ الإناء من العسل [...]. وكذلك القول في عشرين درهماً، كأنك قلت: ما يقادر العشرين من الدراهم، إلا أنهم اقتصروا وردوه من تعريف الجنس إلى واحد منكور للدلالة على الجنس فسموه تمييزاً. وجعل سيبويه: «**هذه جبتك خزاً حالاً**، لأن الجبة ليس بمقدار يقدر به الخز، فيجري مجرى «**راقود ونحي والإناء والعشرين**».

وقال أبو العباس محمد بن يزيد: «خطأ أن يكون حالاً، وإنما هو تمييز». (تعليق السيرافي، الكتاب ج2/ 117 ـ 118).

أ ـ جدل بين القدماء والمتأخرين

ويبدو في نظرنا أن هناك جدلاً لفظياً عقيماً حول هذه المفاهيم، وحول الألفاظ التي تعبر عن هذه المفاهيم. والخلاف بين أبي العباس المبرد 285هـ/ 898م وسيبويه 180هـ/ 796م، ـ في نظرنا ـ لفظي يتعلق بشكل الموضوع لا بجوهره، وأن الأمر يتعلق بإشكالية المنهج في تاريخ المصطلح الذي يتميز بعدم الثبات والاستقرار، أكثر مما يتعلق بجوهر الموضوع نفسه، وذلك لأن تخطئة المبرد لسيبويه كلام بعضه صحيح وبعضه فاسد استناداً إلى الدلائل الآتية:

1 ـ الدليل الأول:

بعض هذا الكلام فاسد إذا قصد المبرد تخطئة سيبويه في جوهر الموضوع، أي: في مفهوم التمييز وفي الإعراب، لأنه وإن سمى سيبويه التمييز حالاً هنا، فليس معنى ذلك أن سيبويه لا يفطن إلى التفرقة بين مفهوم الحال والتمييز، وأنه يقصد أن يقول: إن التمييز هو الحال، فقد سمى سيبويه التمييز مفعولاً، كما سبق أن رأينا، ومع ذلك فقد عقد سيبويه باباً للحال (ج1: 44)، ثم إنه قد عالج في موضع آخر مفهوم المفعول (ج1: 34)، وفرق فيه بيَّن مفهوم وحكم ما ينتصب لأنه حال، وبيَّن مفهوم وحكم ما ينتصب لأنه مفعول، وبيَّن أن كل واحد من هذين المفهومين يختلف عن الآخر في المبدأ، ومع ذلك فهناك قاسم مشترك بين هذه المفاهيم، وهي: أن كُلاً منها فضلة منصوبة تقع بعد ركني الجملة الأساسيين. ولهذا فلن يساعد الوضع الاصطلاحي المبكر وغير المستقر بأن يخصص سيبويه لكل مفهوم مصطلحاً مستقلاً ومتخصصاً. وهذه الظاهرة منتشرة لدى نحاة هذه الفترة جميعاً. ومن ناحية أخرى، فإنه لم لا يمكن أن يفترض في الرد على المبرد في تخطئته لسيبويه، أن يقال: إن سيبويه كان يعتبر «التمييز والحال باباً واحداً»، وأن الفرق الذي ابتدعه من جاء بعده من النحاة لا قيمة له على المستوى النحوي.

2 ـ البعض الآخر من هذا الكلام صحيح إذا قصد المبرد في تخطئته لسيبويه أنه أي سيبويه لم يستعمل مصطلح «التمييز» بعينه لهذا المفهوم في قوله: فالحال هذه جبتك خزاً. وهذه مسألة شكلية تتعلق أو تمس وضع المصطلح لا جوهر الإعراب أو المفهوم.

ويبدو في نظرنا أن المبرد كان قاسياً في تخطئته لسيبويه؛ لأن المبرد لم يعترف بفضل الأسبقية له، ولم يضع في الحسبان أن التاريخ قد فصل بينهما من الزمن بأكثر من قرن، حيث تطور المصطلح من خلال ذلك، وتحددت بعض معالمه ووضحت فيه، وأصبح كل مصطلح يخصص لمفهوم واحد فقط ليس غير، واختفى كثير من الاصطلاحات التي كانت سائدة زمن الخليل وسيبويه، وولدت مصطلحات أخرى، أو تخصصت بعض المصطلحات التي كانت موجودة زمن سيبويه، وارتبطت بمفاهيم أخرى، ومن بينها مصطلح التمييز عينه، الذي لم يرد استعماله مصطلحاً فنياً عند سيبويه ومعاصريه. (انظر القسم الثالث من البحث).

سادساً: خاتمة وتوصية

إن على عاتق الباحثين والمترجمين للنصوص المتخصصة الآن عبئاً تاريخياً ومسؤولية كبرى. ذلك أنه لا بد لهم من النظر في مصطلحات هذه الفترة نشأة وتفسيراً أو تأويلاً وترجمة. وهذا يلزم عليهم البحث الجاد عن مدلولات هذه الألفاظ وعن مصادرها الأصلية. ويجب عليهم كذلك الالتزام بشروط البحث العلمي والمنهج النقدي العادل، ومناقشة وجهات النظر المختلفة حول موضوع البحث مع التوثيق العلمي للآراء.

إن إشكالية المنهج في تاريخ المصطلح أو ترجمته أو صعوبة تبويبه لدى النحاة القدامى شيء لا مراء فيه. فقد رأينا أننا قد انطلقنا في هذا البحث من مفاهيم أربعة وهي: مفهوم الخبر والحال والبدل والتمييز. ولكننا انتهينا في خاتمة المطاف إلى ما يقرب من أحد عشر «مصطلحاً» أو «عبارة» لنفس المفاهيم الأربعة لدى النحاة الثلاثة كما يلي:

ـ **«خبر المعرفة» أو «خبر المعروف»** للحال عند كل من سيبويه والأخفش.

- «**تفسير**» و«**مفسر**» للتمييز عند كل من النحاة الثلاثة، و«**تفسير**» و«**مفسر**» للبدل عند الفراء وللصفة عند الأخفش.
- «**مترجم**» و«**ترجمة**» للتمييز وللبدل والتكرير للبدل عند الفراء أيضاً.
- «**مفعول**» و«**حال**» للتمييز عند سيبويه.
- «**مفعول كان**» لخبر مرفوع كان عند الأخفش.
- «**قطع النكرة من المعرفة**» أو «**النصب على القطع**» لوصف الحال عند الفراء، علماً بأن **البدل والحال والخبر** كلها اصطلاحات مستعملة لديهم أيضاً.

إن هذا الوضع الذي رأيناه حول إشكالية تخصيص المصطلح، ومنهجيته لدى النحاة القدامى، يحتم على الباحثين اليوم أكثر من أي وقت مضى الرجوع إلى تراثنا القديم ودراسته من جديد، وفهمه فهماً واعياً وموضوعياً لسد الثغرات المنهجية، وما يترتب عليها من الخلط بين مستوى الاصطلاح ومفهوم الوظيفة النحوية عند المتأخرين. ولذا فلا بد من القيام بدراسات واسعة ومعمقة تحيط بهذا التراث من كل جوانبه، ولا بد من أن تستند هذه الدراسات إلى المصادر الأولى المؤسسة لهذا التراث، وتكون هذه الدراسات دراسات فاحصة وقاسية إذا دعت الضرورة، ولكن هذه القسوة يجب أن تكون قسوة واعية وحازمة، ننظر إلى هذا التراث وإلى هؤلاء القدامى بعين العدل والإقساط.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

1 - الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة: **معاني القرآن** تحقيق فائز فارس، الطبعة الأولى. جزءان، دار البشير 1401هـ/ 1981م.

2 - جِنّي (ابن)، أبو الفتح عثمان: **سر صناعة الإعراب** تحقيق مصطفى السقا وآخرين، الطبعة الأولى، مؤسسة البابي الحلبي القاهرة 1374/ 1954.

3 ـ حمزة حسن: **«عودة إلى المسند والمسند إليه في كتاب سيبويه»** (تحت الطبع)، **«بنك المصطلح التاريخي للنحو العربي»** (تحت الطبع).

4 ـ حلمي، عبد المنعم صابر: **منهجية البحث العلمي وضوابطه في الإسلام**، سلسلة كتاب **«دعوة الحق»**، عدد 183، عام 1418هـ الشركة السعودية للتوزيع.

5 ـ زكريا، (ميشال)، **بحوث ألسنية عربية**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1412هـ/ 1992م.

6 ـ سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: **كتاب سيبويه**، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، 5 أجزاء، دار الجيل 1411هـ/ 1991م.

7 ـ **السيوطي** جلال الدين، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق محمد أمين الخانجي، جزءان، القاهرة، 1909.

8 ـ العكبري، عبد الله بن الحسين: **«التبيان في إعراب القرآن»**، الطبعة الأولى، جزءان المكتبة التوفيقية، القاهرة، 1499هـ/ 1979م.

9 ـ الغاوي، أحمد بزوي: **«الخطاب القرآني بين التفسير والتأويل»**، **مجلة الوعي الإسلامي**، عدد 397، الكويت، 1419هـ/ 1999م، ص64 ـ 66.

10 ـ الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: **معاني القرآن**، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، 3 أجزاء دار السرور (دون تاريخ).

11 ـ فوال، بابستي عزيزة: **المعجم المفصل في النحو العربي** الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، 1413هـ/ 1992م.

12 ـ الفيسي، مكي بن أبي طالب: **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق حاتم الضامن، الطبعة الرابعة مؤسسة الرسالة، بيروت 1988.

13 ـ النحَّاس، أبو جعفر: **«إعراب القرآن»**، تحقيق زهير غازي زاهد، الطبعة الثالثة، 5 أجزاء، عالم الكتب، بيروت 1409هـ/ 1988م.

14 ـ هشام (ابن)، جمال الدين: **«مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، جزءان، المكتبة العصرية، 1411هـ/ 1991م.

المراجع باللغات الأجنبية

1 - Badawi Mohamed, **La terminologie gramaticale d'al Faraa»** Mémoire de DEA, Université Luminére lLyon II, 1992.

2 - Diallo Amadou Tidiany, **la théorisation et la terminologie grammaticale d'al Akfas al Awsat,** thése de doctorat, Université Luminère Lyon II, 1997.

3 - Hamze Hassan, **Unité et diversité dans la tradition grammaticale Arabe, in linguistica communication**. revue internationale de l'inguistique générale vol VI N° 1 et 2, Novembre 1994, Fas, PP 25-40.

4 - Kazimirske, **(de Biberstein A) dictionnaire Arabe-Français,** 2 vol, librairie du Liban, Beyrut, 1944.

5 - Rey Alain, **la terminologie: Noms et notions, 2éme édition**, presses universitaires de France, Paris, 1979.

6 - Mosel Ulrike, **syntactic catergories in Sibawayhi'skitâb, in histoire épistémlogie et langage,** tome II, 1980 Fas 1 PP 27-37.

7 - Troupeau Gérard, **Lexique indesx du kitâb de Sibawayhi**, Ed Klincksieck, Paris 1976.